مجلة الإدارة العامة والقانون والتنمية
Journal of Public Management & Law & Development

دراسة تطبيقية حول تداعيات الصدمة النفطية على التسيير المحلي
بلديات ولاية معسكر للفترة 2015-2017 نموذجا

AN APPLIED STUDY ON THE REPERCUSSIONS OF THE OIL CRISIS ON LOCAL MANAGEMENT
THE MUNICIPALITIES OF MASCARA FOR THE PERIOD 2015-2017 AS A MODEL

تاريخ الاستلام: 2021/11/29 تاريخ القبول: 2022/03/16 تاريخ النشر: 2022/06/01

1

د. إيمـــان قـــلال[1] ، د .عبد الجليل زرقـوق[2]
[1] كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران 2، الجزائر ، Imene.kellal@yahoo.com
[2] كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة معسكر، الجزائر، abdeldjalil.zargoug@univ-mascara.dz

الملخص

كان للصدمة النفطية التي شهدها العالم تأثيرات كبيرة لاسيما على الدول البترولية، كما امتدت تبعاتها على مستوى الجماعات المحلية حيث شهدت هذه الجماعات وبالأخص البلديات تقلصا في مواردها المالية نظرا لتقلص ميزانية الدولة من العوائد البترولية و بالتالي نقص ممنوحاتها المالية الموجهة للبلديات.

الكلمات المفتاحية : الصدمة النفطية؛ البلديات؛ ميزانية الدولة؛ الممنوحات المالية؛ العوائد البترولية.

تصنيف JEL : H72 , H80, H75

ABSTRACT

The oil crisis that the world witnessed had major effects, especially on the petroleum countries, and its repercussions extended to the level of local communities, where these communities, especially the municipalities, witnessed a reduction in their financial resources due to the shrinkage of the state's budget of oil revenues, and consequently a decrease in their financial donations directed to the municipalities.

Keywords: the oil crisis; municipalities; state budget; financial donations; oil revenues.

JEL Classification Codes: H75, H80, H72

المؤلف المرسل: إيمان قلال، **الإيميل:** Imene.kellal@yahoo.com

1. المقدمة

لقد سعت الدولة الجزائرية جراء الصدمة البترولية الأخيرة التي شهدها العالم مع نهاية سنة 2014، نتيجة الانهيار الرهيب في أسعار البترول إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى المركزي وحتى على المستوى المحلي للحد من تبعات الأزمة وتأثيراتها المنعكسة على الاقتصاد الجزائري، فبالرغم من نجاة الجزائر من اجتياحات "الربيع العربي" كما اصطلح على تسميته إلا أنها أصبحت تواجه تحديا من نوع آخر يشكل اختبارا كبيرا في إدارة اقتصادها لاسيما أنها من أبرز الدول المنتجة للنفط بل والمعتمدة بدرجة شبه كلية على مداخيله في تحريك عجلة اقتصادها.

إن تأثيرات هذه الأزمة التي تعيشها الجزائر اليوم، لا تعكس فقط قدرة الدولة في مواجهة تبعات الأزمة بل تعكس أيضا قدرة الجماعات المحلية في إدارة الأزمة وتحريك دواليب التنمية المحلية والاستمرارية في تقديم خدماتها بالمستوى المطلوب نظرا لارتباطاتها بميزانية الدولة و ممنوحاتها، وهو ما تجلى في عديد المظاهر التي طبعت سير البلديات خلال هذه المرحلة . ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي :

- كيف أثرت الأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر على تسيير الجماعات المحلية ولاسيما البلديات؟

وانطلاقا من مشكلة البحث نطرح التساؤلات الفرعية التالية: ما هي المؤشرات التي كشفت عنها تداعيات الأزمة النفطية على التنمية المحلية في الجزائر وبالأخص البلديات؟

- و ما علاقة الاقتصاد الجزائري بأسواق النفط العالمية؟

فرضيات الدراسة :

استنادا إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الرئيسة التالية :

- تؤثر تداعيات الأزمة النفطية سلبيا عل السير الوظيفي والمالي والإداري وحتى على الدور التنموي للبلديات بالجزائر.
- استقرار الاقتصاد الجزائري وتحقق التنمية المحلية مرهون باستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الهدف من الدراسة :

- تحديد العلاقة الإرتباطية ومدى التأثير بين متغيرات الدراسة (الأزمة النفطية، مالية الدولة، سير البلديات)؛
- التوصل لأسباب تأثيرات الأزمة النفطية على البلديات بالجزائر بالرغم من كونها تتمتع بالاستقلالية حسب قانون البلدية؛
- الخروج بنتائج أكثر واقعية، من خلال الدراسة الميدانية، والتعرف على قدرة البلديات في إدارة الأزمات؛
- طرح الحلول البديلة التي تتمكن البلديات من خلالها مواجهة الأزمة وتحقيق استقلاليتها.

منهجية الدراسة :

تتألف هذه الدراسة من جانبين جانب نظري وآخر تطبيقي، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى معظم الأفكار العلمية ذات العلاقة بموضوع الإدارة المحلية والأزمة النفطية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على مقاربة النظم في التحليل على اعتبار أن الإدارة المحلية (البلدية) نظام مفتوح.

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدت الدراسة بالإضافة إلى المناهج السابقة، على البحث الميداني بمختلف وسائله ومن أهمها المقابلة ، وتحليل الوثائق اللازمة للدراسة للوقوف على كل التأثيرات والتحديات التي واجهتها البلدية في ظل تأثيرات انخفاض أسعار النفط.

و سيتم تحليل هذه الدراسة بالاعتماد على المحاور التالية:

- قراءة في محددات الأزمة النفطية بالجزائر.
- علاقة الأزمة النفطية بالبلديات.
- مظاهر تأثير الأزمة النفطية على البلديات.
- الأزمة النفطية في الجزائر بداية لإصلاح التسيير المحلي (البلديات).

2. قراءة في محددات الأزمة النفطية بالجزائر

1. أسباب الأزمة النفطية بالجزائر:

لقد زاد من حدة انخفاض أسعار النفط قرار منظمة الأوبك[1] في اجتماعها الأخير لعام 2014 (27نوفمبر 2014) بإبقاء الدول المنتجة للنفط على مستوى إنتاجها دون تخفيضه كرد فعل عن التراجع الكبير لأسعار النفط بنسبة تزيد عن 50 % مع النصف الثاني من عام 2014 (أنظر الشكل1)، هذا التهاوي الكبير لأسعار المحروقات أثر بالدرجة الأولى على الدول المنتجة للنفط أكثر من غيرها ما جعل احتياطات هذه الدول تتآكل وتدخل ميزانياتها مرحلة العجز، وبالأخص التي بنت ميزانياتها على تقديرات تفوق 90 دولار للبرميل، ومنها الجزائر التي اعتمدت سعر مرجعي بعيد كل البعد عن واقع ميزانيتها[2]، ما جعل الجزائر تدخل في مرحلة الأزمة النفطية.

مخطط بياني رقم 01 : منحنى هبوط أسعار النفط في العام 2014 (خام برنت القياسي)

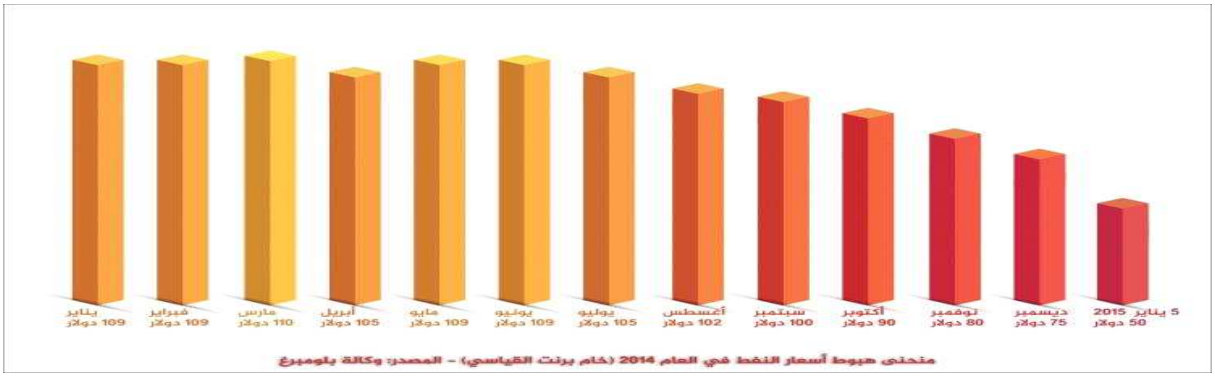

المصدر: موقع شبكة الجزيرة الإعلامية

يبين الشكل 1 الانخفاض التدريجي والسريع لأسعار النفط مع بداية منتصف عام 2014، حيث عرفت أسعار النفط أعلى مستوياتها في نفس السنة إذ بلغت 110 دولار للبرميل في شهر مارس ، لتتهاوى مع نهاية السنة لتصل إلى أدنى حد لها وهو 50 دولار للبرميل مع بداية سنة 2015 حيث بلغ الانخفاض نصف السعر المرجعي للنفط.

هذا التهاوي السريع والمفاجئ خلال فترة وجيزة جدا أربك الأوضاع الاقتصادية و السياسية للدول المنتجة للنفط ولا سيما الجزائر ، حيث تجلت تداعيات هذا الانخفاض في مظاهر تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد،الأمر الذي يثير الأسئلة حول الأسباب الحقيقية لهذا الانهيار والتي تشكل جزءا هاما من أسباب الأزمة النفطية بالجزائر ونعرض أهم ثلاثة أسباب كالتالي:

أ. العرض والطلب:

هي المعادلة الاقتصادية التي عصفت بأسعار النفط ارتفاعا وهبوطا، فلاشك أن يتأثر سعر النفط بمستويات العرض والطلب بحسب حجم الفجوة بينهما، انطلاقا من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق الطلب (الاستهلاك) على سلعة ما عرضها (الإنتاج)، فمن الطبيعي أن يرتفع سعرها والعكس صحيح.[3]إن الانخفاض الكبير في أسعار النفط عالميا خصوصا خلال الربع الثاني من السنة المالية 2014-2015، ليس بسبب ضعف الطلب العالمي، حيث شهد هذا الأخير ارتفاعا بمقدار 2,9 % خلال النصف الأول من السنة المالية 2014-2015، وإنما يعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى زيادة العرض (الإنتاج) من مادة النفط عالميا[4] إذ عرفت السوق النفطية ارتفاعا في حجم العرض من خلال وفرة الإمدادات النفطية الخام والتي عرفت تبايناً واضحا في مستوياته خلال الفترة (2004-2014) إذ شهد تذبذب في معدلات الارتفاع والهبوط لتكون المحصلة النهائية هي ارتفاع إجمالي إمدادات النفط الخام العالمية خلال هذه الفترة بحوالي 2,9 مليون برميل/ي، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 0,4 %[5] كما يتضح من خلال الشكل التالي:

مخطط بياني رقم 02: تطور إمدادات النفط الخام العالمية 2004-2014 (مليون ب/ي)

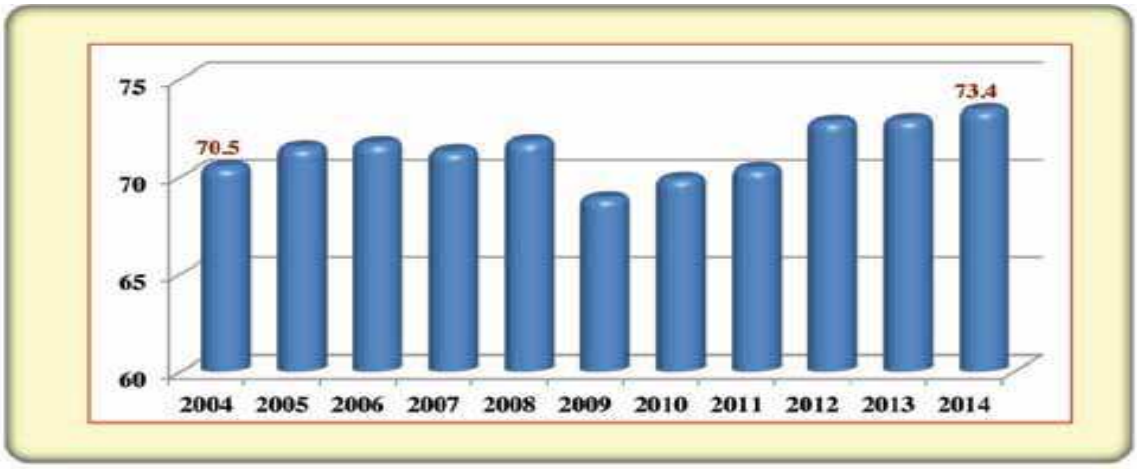

المصدر: مجلة النفط العربي

إضافة إلى عامل آخر من عوامل زيادة العرض العالمي للنفط، وهو تأثير إنتاج النفط الصخري، والذي بدأت تأثيراته واضحة على الإمدادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2012، حيث تشير أحدث البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إلى ارتفاع معدل إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة خلال عام 2013 ليصل إلى 3,15 مليون ب/ي من إجمالي إمداداتها النفطية البالغة 7,44 مليون ب/ي، أي ما يعادل 42,3 %، واستمر هذا الارتفاع ليصل سنة 2014 إلى 4,19 مليون ب/ي أي ما يعادل 48,6 % من إجمالي إمداداتها النفطية والتي بلغت 8,63 مليون ب/ي.[6]

ب. تضارب المصالح الجيوسياسية:

كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن آليات العرض والطلب ومستويات المخزون غير كافية لتبرير السقوط المروع لأسعار النفط، بل هناك أسباب أخرى تدخل ضمن نطاق الحسابات السياسية، إذ تعد المملكة العربية السعودية من بين الفواعل المؤثرة في هذا الصدد والتي تمتلك الحصة الأكبر لأوبك التي لم تتخذ الإجراءات اللازمة، حيث قامت السعودية بتخفيض أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوي خلال 3 أشهر متتالية، وبيعه بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية، وكذا تخفيف أسعار النفط الثقيل المصدر إلى أمريكا الشمالية مع زيادة حجم إنتاجها من 9.597 إلى 9.704 ملايين برميل يوميا، وهو ما يسميه المحلل الأمريكي "توماس فريدمان" بنظرية المؤامرة أو "التحالف النفطي السعودي الأمريكي" حيث أكد المحلل أن خفض أسعار النفط عالميا ناتج عن رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا كأدوات للضغط على الدول المعادية لمصالحها، وعلى رأسها روسيا خاصة وأن ميزانيتها تعتمد على عوائد بيع الطاقة عالميا بنسبة 50 % والنظام الإيراني إقليميا في الشرق الأوسط لتحطيم اقتصاد الدولتين.[7]

ت. الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري:

يُعد النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأساس موارده المالية؛ إذ يشكِّلان نسبة 35 % من إجمالي الناتج المحلي، و62 % من عائدات الحكومة، و 98 % من مداخيل التصدير ومن غير المفاجئ أنه عندما تراجعت أسعار النفط بأكثر من 50 %، تأثَّر الاقتصاد الجزائري بشكلٍ كبير. ولأن معظم الغاز الجزائري يُباع وفق عقود مؤشر النفط، فإن سعره اقتفى عن كَثَب تغير أسعار البترول، ولم تستطع صادرات الغاز أن تُعدِّل كفة الميزان.

ولا شك أن مثل هذا التراجع يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في الدول المُصدِّرة للنفط كالجزائر، فكلما زاد اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط كان التأثير أشد؛ حيث تُولِّد الخسائر في عائدات تصدير النفط عجزًا شديدًا في الموازنة، لأن أرباح النفط تصبُّ في معظمها في حسابات الحكومة، وبحسب صندوق النقد الدولي، استمرَّ الإنفاق الحكومي بالارتفاع، واضعًا السياسة المالية على دربٍ غير مستدام وكانت المحصلة عجزًا في الحساب الجاري للمرة الأولى في أكثر من **15** سنة[8]، حيث لعبت إيرادات النفط خلال العقد الماضي دورا هاما في تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي وخفض الديون الخارجية للبلد والمساهمة بأكثر من 50 % في الناتج المحلي الإجمالي من خلال المساهمة الكبيرة لإيرادات النفط في ميزانية الدولة.

فالقارئ للهيكل الاقتصادي للدولة الجزائرية يلاحظ أن ضرائب النفط هي المورد الرئيسي في إيرادات الدولة بالمقارنة مع غيرها من الموارد الضريبية، ويشير هذا الوضع إلى ضعف الموارد المالية العامة في مواجهة الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام، وهكذا فان انتقال الأزمة المالية الدولية لضرب الاقتصاد الجزائري من خلال انخفاض أسعار النفط قد تبرز مرة أخرى جراء هذا الضعف الهيكلي في الاقتصاد الجزائري، ومن ثمة فإن الأزمات النفطية إنما تعكس قوة البنية الاقتصادية و العلاقة بين ميزانية الدولة والنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار العام.[9]

ث. المؤشرات النفطية للجزائر:

الجزائر غنية بموارد النفط والغاز، وحتى بالنفوط غير التقليدية كالغاز والنفط الصخري، ويقدر احتياطي الجزائر المؤكد من النفط كالتالي :

جدول رقم 01 : المؤشرات النفطية للجزائر

الجـزائر	2009	2010	2011	2012	2013	2014

الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام (مليار برميل في نهاية السنة)	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2
الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم (%)	1,01	0,99	0,98	0,96	0,95	0,94

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى تقارير منظمة أوابك لسنة 2014 و2015.

لتبلغ بهذا ثالث أعظم احتياطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، بمقدار 4,5 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد، لتبلغ الجزائر المرتبة العاشرة في العالم والثانية في إفريقيا بعد نيجيريا[10]، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية لسنة 2014: 26,976 مليون دولار.[11]

3. علاقة الأزمة النفطية بالبلديات

البلدية عبارة عن نظام جزئي مفتوح على البيئتين الداخلية والخارجية، وجزء من النظام الكلي المرتبط بغيره من الأنظمة المتفاعلة فيما بينها بعلاقات التأثير والتأثر، فالنظام الاقتصادي الدولي وما يحمله من متغيرات يرتبط ويؤثر على النظام الاقتصادي للدولة الجزائرية لعدة ضوابط ليؤثر بدوره على نظام الإدارة المحلية (البلدية) بالاستناد إلى المقاربة التحليلية لدفيد إيستن **David Easton** " تأثر أي جزء من النظام يؤدي إلى تأثر النظام الكلي"[12] والعكس صحيح، هذا من المنظور الجزئي بحيث يتأثر النظام الكلي بتغير أحد أجزاءه، أما من المنظور الكلي فينعكس من خلال حدوث تأثيرات على الأنظمة الجزئية بسبب أحد التغيرات الطارئة على النظام الكلي، ما نوضحه من خلال الشكل التالي:

مخطط توضيحي رقم 03: يمثل العلاقة بين مختلف النظم في ظل الأزمة النفطية

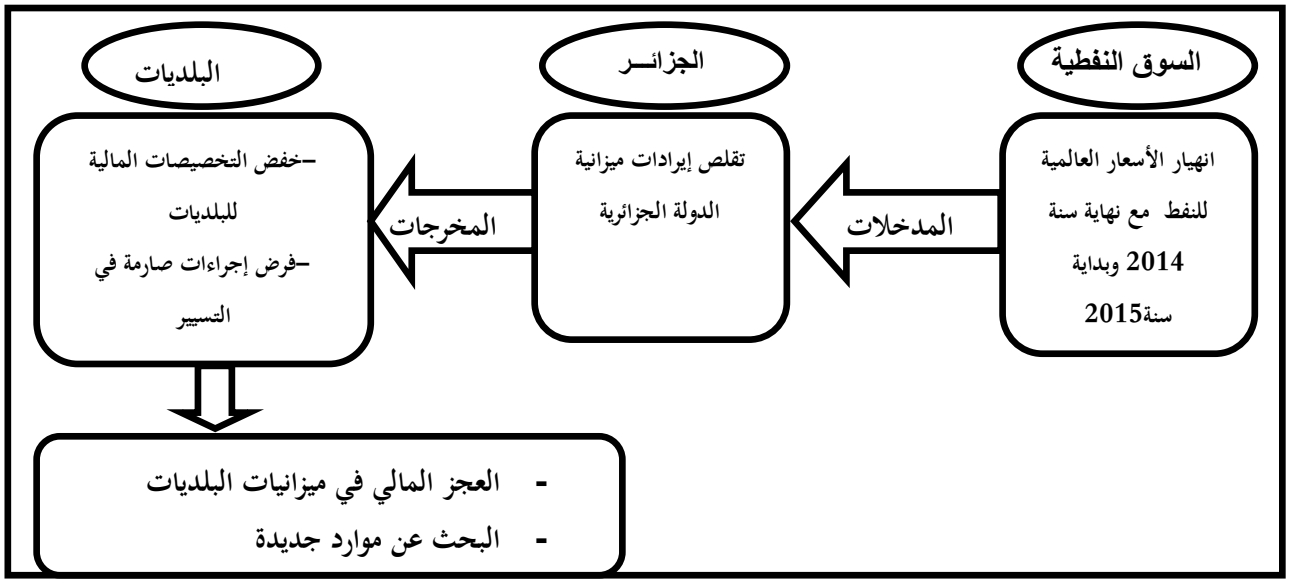

المصدر: من إعداد الباحثة.

وهو ما ينطبق على موضوع دراستنا، فالسوق النفطية العالمية التي تعد أهم عناصر النظام الاقتصادي الدولي (**النظام الكلي**) تؤثر على الاقتصاد الوطني للجزائر (**نظام جزئي**) بالإيجاب أو السلب كونها فاعلا معتبرا في السوق النفطية

العالمية (من بين أهم أعضاء منظمة الأوبك) يتجلى تأثير السوق النفطية على الجزائر من خلال الارتفاعات والانخفاضات التي تحققها أسعار النفط في السوق العالمية والتي تعد أهم محدد للاقتصاد الوطني الجزائري كونه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى في تحريك عجلته على مداخيل الصادرات النفطية، هذه المداخيل التي تشكل إيرادات ميزانية الدولة الجزائرية، وهنا نتساءل إذا كانت انخفاضات أسعار البترول مؤثرا مباشرا على ميزانية الدولة، كونها أول إيراداتها فكيف لها أن تؤثر على البلديات التي تعد قاعدة اللامركزية والتي اعترف بها الدستور ومنحتها القوانين الاستقلالية المالية؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تتجلى من خلال التعرف على مصادر تمويل الجماعات المحلية (البلديات)، والتي تنقسم إلى مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية، تشكل الممنوحات والإعانات المالية المخصصة من ميزانية الدولة للجماعات المحلية أهم هذه المصادر الخارجية التي تستعين بها البلديات في تسيير شؤونها المحلية وكذا تجسيد مشاريعها التنموية، ومن ثمة فان أي تقلص وانخفاض في ميزانية الدولة يعني بالضرورة تخفيض لهذه الممنوحات المالية الموجهة للبلديات والتي تنعكس بدورها على السير المحلي للبلدية، لتعيدنا هذه الإجابة إلى التحليل النظمي مرة أخرى بالقول أن البلديات (نظام تحت الجزئي) يتأثر بتغيرات النظام الاقتصادي للدولة وحتى النظام الاقتصادي العالمي (أنظمة كلية).

4. مظاهر تأثير الأزمة النفطية على سير البلديات

تتجلى تداعيات الأزمة النفطية على سير البلديات في عديد المظاهر التي نوجزها كالتالي:

1. الجانب المالي:

المشكلة الأساسية التي تواجه البلديات في الجزائر تكمن في ندرة الموارد المالية الذاتية وعدم كفايتها لقيام الجماعات المحلية بكل اختصاصاتها، ما يجعلها تستند عل ميزانية الدولة من خلال التمويلات التي تقدمها لها السلطة المركزية لعدم كفاية مواردها في ظل تزايد أعبائها ومهامها، فبدون الإمكانيات المالية لا تستطيع الجماعات المحلية القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها سواء من حيث تسيير مصالحها وتقديم مختلف الخدمات العامة ولا حتى من حيث تنفيذ المشروعات المطلوبة منها، وعلى هذا الأساس ونظرا لتأثيرات الأزمة النفطية على ميزانية الدولة التي تعد أهم مصدر تستند عليه البلديات في تسيير أمورها ومشاريعها من خلال الإعانات والممنوحات المالية التي تقدمها الدولة والهيئات المركزية كوزارة المالية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، و صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية[13]، حتمت على الجزائر تبني إجراءات محددة اتجاه الجماعات المحلية ولاسيما البلديات التي كانت تستفيد من نسب مالية كبرى، وذلك مراعاة لانخفاض ميزانية الدولة ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

إلغاء وخفض المنح والمخصصات المالية الموجهة للبلديات: والتي تستند عليها البلديات في تغطية مجمل نفقاتها وبالأخص الإجبارية ولاسيما:

- **إلغاء منحة نقص القيمة الجبائية:** هي تخصيص مالي يوجهه صندوق الضمان للجماعات المحلية لفائدة الميزانيات اللامركزية وذلك لتعويض نقص القيمة الجبائية الناتجة عن انخفاض نسبة الرسم على النشاط المهني والإلغاء النهائي للدفع الجزافي (VF)، وذلك لتحسين الوضعية المالية للبلديات من جهة ولتفادي كل الاختلالات المحتملة في تسيير مصالح الجماعات المحلية، وتوجه هذه التعويضات إلى الاستعمالات التالية ضمن الميزانية:

- تسديد أجور العمال ومؤخراتهم؛

- دفع النفقات الإجبارية المتعلقة بمصاريف الكهرباء، الغاز، الماء والتأمينات؛

- تطهير الديون خاصة تلك المتعلقة بالاقتطاع الإجباري الناتج عن قرارات العدالة؛

- امتصاص العجز المحتمل في الميزانية الإضافية؛

- تسديد نفقات التسيير والتجهيز المختلفة بعد تغطية النفقات الإجبارية السابقة؛[14]

ومن خلال هذه الاستعمالات تتبين لنا أهمية هذه المنحة بالنسبة للبلديات والتي تم إلغائها من ممنوحات البلديات ابتداء من الميزانية الأولية لسنة 2016.[15]

- **تخفيض التخصيصات المالية:** من خلال إجراءات تخفيض التقديرات المالية للمخصصات الممنوحة من ميزانية الدولة في الميزانيات الأولية[16] للبلديات لسنة 2016، وأهمها منحة معادلة التوزيع بالتساوي من خلال الترخيص للبلديات بتسجيل مبلغ المنحة للسنة المالية السابقة بنسبة 50 %، وكذا تخفيض الإعانة الموجهة للتكفل بالزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية من خلال الترخيص للبلديات بتسجيل نسبة 40 % من مبلغ السنة المالية السابقة، والتي كانت تفوق هذه المبالغ في الميزانيات السابقة.[17]

إجراءات تقليص نفقات البلديات: من خلال التعليمات الصارمة لوزارة الداخلية التي تلقتها البلديات والمشددة على ضرورة تخفيض نفقات البلديات في كل من قسم التسيير وقسم التجهيز ، وتشديد الوزارة على الهيئات الرقابية الوصية بعدم المصادقة على ميزانيات البلديات غير المطبقة لهذه التعليمات، والمتمثلة في :

- تخفيض إجمالي نفقات قسم التسيير بالميزانية البلدية بنسبة 5%؛

- التحكم في نفقات حظيرة السيارات من خلال التسيير الصارم والعقلاني وتقليص نفقات الوقود بنسبة 20%؛

- تخفيض نفقات الهاتف والمشتريات والإمدادات بنسبة 20%.[18]

2. الجانب الوظيفي :

عرف السير الوظيفي للعمل الإداري في البلديات تذبذبا وضغطا كبيرا نتيجة تنفيذ سياسة تجميد التوظيف في الإدارة العمومية التي انتهجتها الجزائر كأحد إجراءات احتواء تبعات الأزمة والتي فرضها انخفاض وتقلص ميزانيتها، ما أدى إلى ضعف استقطاب الكفاءات الجديدة والمسيرة للعمل الإداري خاصة مع تحركات الموظف في البلديات كالنقل والتوقف والإحالة على التقاعد.، الأمر الذي قلص في تعداد العنصر البشري المسير ومن ثمة التأثير على السير الوظيفي للبلديات حيث شهدت العديد منها تأخرا في إعداد ميزانياتها، وكذا تنفيذ بعض الأعمال الإدارية خاصة ذات الطابع الاستعجالي الصادرة من الوزارة، هذا من جهة ومن جهة أخرى شهدت البلديات في ظل انعكاسات الأزمة النفطية توقيف عمال حراسة المدارس الابتدائية العاملين في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وهم مجموعة الأعوان المتعاقدين القائمين على أعمال الصيانة والتنظيف والحراسة لفترة محددة وتشديد الوزارة على تجميد التوظيف في هذا الإطار، ما أثر على سير المدارس الابتدائية وخلق الفوضى في الأوساط الاجتماعية كون البلدية هي المسئولة بموجب القوانين عن تسييرها ليعكس بذلك ضعف قدرتها التسييرية نظرا لعجزها عن التكفل بأعباء هؤلاء العمال ضمن ميزانياتها الخاصة.[19]

3. الدور التنموي للبلدية:

ترتبط مشكلة تحقيق التنمية في البلديات بمستوى التمويل ، أي إيرادات الميزانية الموجهة لإنجاز المشاريع التنموية المختلفة، غير أن جل البلديات تحقق نسبة إيرادات جبائية ذاتية ضعيفة لا تمكنها من تغطية حتى نفقاتها الإجبارية ولاسيما نفقات المستخدمين ، هذا من جهة ومن جهة ثانية ضعف المساعدات المالية الممنوحة من الدولة للبلديات لتمويل مشاريعها والتي تعكسها وضعية موازنة الدولة التي شهدت منذ بداية سنة 2015 تقلصا في حجم إيراداتها النفطية، كلها مؤثرات انعكست سلبا على موازنة البلديات وعلى قدرتها في إنجاز واستكمال المشاريع ، الأمر الذي أجبر عديد البلديات للقيام بعمليات تحويل البرامج الكبرى بل وحتى إلغائها من ميزانياتها، بل أصبحت أغلب موازنات البلديات تشهد عجزا ماليا خفيا من خلال إحداث التوازن الشكلي كمبدأ أساسي في المصادقة على الميزانية، وهو ما يسمى بالتوازن الوهمي لأن حقيقة الميزانية عاجزة وهو ما تبرره الديون التي بقيت عالقة على ذمة أغلب البلديات في ولاية معسكر كديون مؤسسة الكهرباء والغاز، مؤسسة الجزائرية للمياه، مؤسسة تسيير وجمع النفايات.[20]

5. الأزمة النفطية في الجزائر بداية لإصلاح التسيير المحلي

وبالرغم من هذه التأثيرات السلبية إلا أن هذه الأزمة كان لها أيضا إيجابياتها إذ نعتبرها بمثابة الهزة الاقتصادية التي أيقظت الدولة الجزائرية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعقلنة السير المالي للدولة وكذا جرس إنذار لتغيير سياساتها الاقتصادية القائمة إلى حد كبير على المداخيل الريعية، ومن ثمة إنذار الجماعات المحلية بعدم الاعتماد الكلي على ممنوحات الدولة، من خلال فرض سياسات وإجراءات شكلت بداية للإصلاح الإداري والمالي على المستوى المحلي، من خلال اللجوء إلى رؤية جديدة في إدارة الجماعات المحلية مبنية على التسيير العقلاني والحديث والفعال، دون المساس بنوعية خدمات المرفق العام، وتقوم هذه المقاربة الجديدة الواجب على البلديات إتباعها، على محاور أساسية :

- **سياسة تثمين موارد أملاك البلديات:**

من خلال ضرورة البحث الدائم للبلديات عن نواتج الجباية والأملاك وتحصيلهم الفعلي، نظرا لما شهدته البلديات من إهمال لقواعد التسيير الحسن لأملاكها وعدم تمكنها من تحصيل كافة المداخيل المترتبة عن استغلال هذه الأملاك، ما جعل قضية تثمين أملاك البلديات من الملفات الحاسمة التي شددت الوزارة الوصية على صرامة تطبيقها والرقابة على مدى تجسيدها، وذلك لتحسين مرد ودية الأملاك البلدية وأخذ التدابير اللازمة لتثمينها دوريا وإحصائها الحصري والشامل خاصة من خلال مراجعة طرق وشروط استغلالها وكذا تحيين مختلف التعريفات والإتاوات (مثل: حقوق الطرق، حقوق التوقف، حقوق الأماكن والتوقف في القاعات والمعارض والأسواق ..)، وكذا اختيار كيفية التسيير والاستغلال المناسب لأملاك البلديات من خلال تفضيل مبدأ المزايدة لمنح تسيير الأملاك المنتجة للمداخيل (المحلات التجارية، الأسواق، المذابح...) وغيرها من الإجراءات التي[21] تحقق موارد ذاتية مستدامة ودورية للبلديات.

- **ترشيد الإنفاق المحلي:**

يقصد بترشيد النفقات العمومية "خلق تجانس وكذا و ضع خيارات في الاستثمار والتجهيز بمنطق الاقتصاد"، وفي هذا الصدد اقترحت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على البلديات اتخاذ الإجراءات اللازمة بخصوص إعادة التوازن للنفقات، من خلال ضرورة تخفيض نفقات قسم التسيير لتكون أعلى من نفقات قسم التجهيز، والتركيز على نفقات الاستثمار المنتجة للثروة في قسم التجهيز لتشكل مصدرا للإيرادات في المستقبل. بالإضافة إلى ترسيخ سلوكات مبنية على الصرامة والتقشف في استخدام بعض الخدمات والمنتجات ذات الاستهلاك المتكرر مثل (الهاتف، الانترنت، الورق، المطبوعات، الوقود، والمواد المكتبية الأخرى) مع الامتناع عن الالتزام بالنفقات ذات الطابع التباهي والكمالي.

وكذا حث البلديات على انتهاج طريقة إعداد الميزانية وفق القاعدة -صفر-، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار التقديرات والانجازات التي تم تحقيقها في ميزانية السنة المالية السابقة، بل من خلال اعتماد تحديدات جديدة موافقة للإمكانيات المالية للبلديات، من اجل وضع حد للزيادة المفرطة في حجم الإنفاق من سنة لأخرى.[22]

- **التضامن المالي مابين البلديات:**

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2015، على إثر تداعيات الأزمة بمقاربة جديدة لتحصيل موارد مالية جديدة من خلال تأسيس التضامن المالي مابين البلديات لنفس الولاية ، وكذا الاستفادة من الغرامات المالية جراء تغريم كل مستفيد عن طريق التنازل عن أراض ذات وجهة صناعية تابعة للأملاك الخاصة للدولة والتي بقيت غير مستغلة خلال مدة تفوق ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ تخصيص قطعة الأرض، وتقدر نسبة هذه الغرامة بـ 3 % من القيمة السوقية ويعود ناتجها لفائدة البلديات مكان تواجد العقار.[23]

- **التوجه نحو التشغيل البيني ورقمنة أعمال البلديات:**

يقصد "بالتشغيل البيني" **Interoperability** التعامل بين الجهات الحكومية العديدة بحيث تطبق "واجهة" **Interface** لكل الحواسيب المخدّمة المتفرقة **Servers** تتيح لها التشابك والتعامل والتداول المعلومات بين بعضها دون الحاجة إلى برمجة شاقة ومعقدة بل عن طريق التهيئة **Configurability**، ولتحقيق ذلك على الحكومات أن تحضر بنية أساسية تعرف بأطر التشغيل البيني **Interoperability Frameworks** التي تتكون من معايير مختلفة لتبادل المعلومات تسمح للجهات الحكومية بالاتصال ببعضها وإرسال واستلام المعلومات دون الرجوع إل برمجيات معقدة.[24]

وفي هذا الشأن نجد أن الجزائر ونظرا للوضع الاقتصادي الراهن الذي تمر به والمتسم بتأثيرات الأزمة النفطية على مالية الدولة وحتى مالية الجماعات المحلية، فقد ركزت على تطبيق برامج التشغيل البيني وربطها بالجماعات المحلية خاصة في جانب التسيير المالي، على اعتبار أن الجماعات المحلية تستند في ميزانياتها على الدعم المالي الموجه من الدولة ولهذا اعتمدت الدولة على هذا النوع من التطبيقات، وبالأخص في تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية (الوزارات) والجماعات المحلية (الولايات والبلديات)، وذلك للتخفيف من الإجراءات البيروقراطية، وتقليص الجهد والوقت لتحقيق الكفاية الإدارية على المستويين المركزي والمحلي وتسهيل سير العمل الإداري، وكذا الرقابة المستمرة والآنية على أعمال الجماعات المحلية من جهة، وتقييم صحتها وتقدمها في الإنجاز من جهة أخرى.[25]

ولتحقيق ذلك والوقوف على كيفية التسيير المالي لميزانيات البلديات وممتلكاتها وكذا الأخطاء والمثالب التي يمكن أن تؤخذ على البلديات والهيئات الوصية عليها اعتمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على آلية التشغيل البيني الرابطة بين كل من الوزارة والهيئات الوصية (الدوائر، مديريات الإدارة المحلية) وذلك من خلال بعض البرامج الالكترونية والأنظمة المعلوماتية، كنظام تسيير ومتابعة ممتلكات البلديات[26]، ونظام المعلومات الخاص بالوضع الاجتماعي والاقتصادي (**SI-SSECL**)، ونظام الميزانية والمالية على مستوى البلديات (**SI-SBFCL**).[27]

6. الخاتـــمة :

تجلت مظاهر الأزمة النفطية بوضوح على السير البلدي الذي شهد تأثيرات سلبية كالعجز الميزانياتي والبطء الوظيفي والركود التنموي، غير أن هذه الأزمة كانت لها هي الأخرى بوادرها الايجابية على السير المحلي حيث شكلت هذه التأثيرات ضرورة أمام السلطة المركزية في منح البلديات جملة من الوسائل والميكانيزمات للتسيير المحلي ولتحصيل المزيد من الموارد الذاتية وهو ما يعزز استقلاليتها من جهة ويحملها مسئولية وضعيتها المالية والتنموية من جهة أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- الاقتصاد الوطني يعتمد كليا على الموارد البترولية، ومن ثمة تقلبات أسعاره تنعكس بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات وتمتد حتى على المستوى المحلي لتؤثر على سيرورة عمل الجماعات المحلية وقدرتها على التنمية؛

- مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد (النفط) يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية، ومن ثمة فان استقرار الاقتصاد الجزائري وتحقق التنمية المحلية مرهون باستقرار النفط في الأسواق العالمية؛

- هشاشة النظام المالي للبلديات، وضعف استقلالها المالي باعتمادها شبه الكلي على الممنوحات المالية من طرف الدولة ما يكرس تبعية المالية المحلية لمالية الدولة؛

- ضعف البلديات في إدارة الأزمات وفي تسيير دواليب سيرها المحلي باتجاه تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها، وهو ما بررته تأثيرات الأزمة النفطية بالجزائر.

وعليه نخلص بأن الحل الوحيد والأساسي هو القضاء على مشكل التبعية في كل مستوياتها سواء تبعية الاقتصاد الوطني للسوق النفطية حتى لا يبقى هذا الاقتصاد رهينا لتقلبات أسعار النفط المرتبطة بعوامل خارجية سياسية واقتصادية.. ولا يبقى عرضة لعدة أزمات ولاسيما تكرار سيناريو الأزمة النفطية بكل تبعاتها وهو ما يستدعي ضرورة التوجه لبناء اقتصاد وطني قوي بالتنويع في هيكل صادراته، أو حتى على المستوى المحلي إذ يقتضي الأمر القضاء على مشكل تبعية مالية الجماعات المحلية للمالية العامة للدولة، من خلال:

- تأسيس نظم مالية محلية قائمة بذاتها ومستقلة بمواردها الذاتية استقلالا فعليا بعيدا عن التمويلات المركزية التي تقيد حرية الجماعات المحلية وذلك من خلال إتباع سياسة تمويلية جديدة من طرف البلديات الجزائرية قادرة على تحصيل موارد مالية كافية لتسيير أمورها وتجسيد مشاريعها التنموية ،

- متابعة ممتلكاتها وتثمينها واستغلالها بالأخص مع ما يتوافق ومميزات المنطقة (منطقة صناعية، منطقة سياحية..)؛

- إعادة النظر في النظام الجبائي المحلي من خلال منحه نوعا من الاستقلالية ولاسيما فيما يتعلق بتحصيلات بعض الضرائب، وتعديل نسب الضرائب والرسوم التي تستحوذ الدولة على حصة الأسد فيها بل حتى توجيهها كلية لصالح الجماعات المحلية؛

- إرساء إستراتيجية استثمارية محلية تجعل من البلديات متعامل اقتصادي يعمل على تطوير الأنشطة الاقتصادية وتشجيع المتعاملين الخواص وإنشاء مؤسسات اقتصادية عامة (ذات طابع صناعي وتجاري) واستغلال المقومات الفلاحية والسياحية بمشاريع قاعدية لتحقيق الثروة المستدامة؛

- التركيز على العنصر البشري بخلق مناصب على مستوى البلديات لموارد بشرية كفئة قادرة على التخطيط الاستراتيجي لإدارة الأزمات؛

- العمل بمقاربة الحوكمة المحلية من خلال ترسيخ الديمقراطية التشاركية في اختيار وتحديد الأولويات للمشاريع الاستثمارية.

1. تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يوم 14 سبتمبر/أيلول 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط في حينه (السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج.
2. راهم فريد، بوركاب نبيل، "انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج"، مداخلة ألقيت بالمؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتلبية الاحتياجات الدولية، سنة 2015، بجامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. أسامة نجوم، "قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، سلسلة تحليل سياسات، قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي،مارس 2015،ص 05.
4. فيصل عبد الله الزنوكي، "تقرير تطورات أسواق النفط خلال النصف الأول للسنة المالية 2014-2015"، على الموقع : https://www.mof.gov.kw/MOFDesicions/MOFPublish/PDF/Oil_market_2015_2014.pdf.i ، اطلع عليه بتاريخ 2017/01/02.
5. ماجد إبراهيم عامر، " تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على دول الأعضاء في أوابك"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثاني والأربعون ، العدد (156)، الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ،2016، ص10.
6. ماجد إبراهيم عامر، مرجع سبق ذكره ، ص 12-13.
7. راهم فريد، بوركاب نبيل، مرجع سبق ذكره.
8. كارول نخلة، " تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحد وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر"، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2015، ص 3.
9. Oukaci Kamal ,« L'impact d'un choc des prix du pétrole sur l'économie algérienne »,Ro'a iktisadia ,n° (02) ,Algérie ,juin 2012, p 228- 229
10. BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June 2014, http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/ Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf)(consultation at 02/01/2017
11. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2015، الكويت، 2015، ص 10. متوفر على موقع المنظمة : http://www.oapecorg.org
12. محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج،الاقترابات،والأدوات ، الجزائر:دار النشر الجامعية ،1997، ص 130 – 143.
13. صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية ،هو" هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالداخلية ، يتكون من صندوقين صندوق التضامن وصندوق الضمان للجماعات المحلية ويتولى تسييرهما".
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مقرر صادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى مديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر ، رقم 00141 المتعلق بمنح تعويض نقص القيمة الجبائية لسنة 2015 لفائدة ولاية معسكر.
15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، رقم 01047 ، تتعلق بشروط وكيفيات تمويل وإعداد الميزانيات المحلية لسنة 2016، المؤرخة في 05 أكتوبر 2015.
16. على أساس أن الميزانية الأولية عبارة عن تقديرات لنفقات وإيرادات البلديات لتلك السنة التي تعد فيها الميزانية الأولية ، والتي يتم تعديلها بالميزانية الإضافية التي تليها .
17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية ، رقم 01047، مرجع سبق ذكره .
18. République Algérienne Démocratique et Populaire ,Instruction de ministère de l'intérieur et des Collectivités Locales , N° 2181,relative à la rationalisation des dépenses publiques , 10 septembre 2015 .
19. مقابلة مع دحو ولد سليمان، رئيس مصلحة التنشيط المحلي الصفقات والبرامج بمديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر ، مديرية الإدارة المحلية، بتاريخ 10 -12- 2016، 10:30.
20. المرجع نفسه.
21. République Algérienne Démocratique et Populaire ,Instruction de ministère de l'intérieur et des Collectivités Locales , N° 00096,relative à la valorisation du patrimoine des Collectivités Locales, 10 mars 2016.
22. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،تعليمة وزارة الداخلية والجماعات المحلية، رقم 01047، مرجع سبق ذكره.
23. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أمر رقم 15-01، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد (40)، الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2015.
24. الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع و آفاق التطور، الأمم المتحدة، ديسمبر 2013 ، ص 50 .

25. مقابلة مع دحو ولد سليمان ، رئيس مصلحة التنشيط المحلي الصفقات والبرامج بمديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر ، مديرية الإدارة المحلية، بتاريخ 28 -02 2017، 10:30 .

26. République Algérienne Démocratique et Populaire ,Télégramme officiel de l'intérieur et des Collectivités Locales , N° 000136,relative à l'application de la gestion des budgets locaux, 16 février 2016.

27. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برقية رسمية رقم 93، المتعلقة بنظام المعلومات (SI-SSECL) و (SI-SBFCL)، المرسلة إلى السيد والي ولاية معسكر- المفتشية العامة، المؤرخة في 30 -01-2017 .

7. المراجع

1. الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إستراتيجيات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: الواقع و آفاق التطور، الأمم المتحدة، ديسمبر 2013 ، ص 50 .
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 15-01، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد (40)، الصادرة بتاريخ 23 يوليو 2015.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برقية رسمية رقم 93، المتعلقة بنظام المعلومات (SI-SSECL) و (SI-SBFCL)، المرسلة إلى السيد والي ولاية معسكر- المفتشية العامة، المؤرخة في 30 -01-2017 .
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرر صادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى مديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر، رقم 00141 المتعلق بمنح تعويض نقص القيمة الجبائية لسنة 2015 لفائدة ولاية معسكر.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تعليمة وزارة الداخلة والجماعات المحلية ، رقم 01047 ، تتعلق بشروط وكيفيات تمويل وإعداد الميزانيات المحلية لسنة 2016، المؤرخة في 05 أكتوبر 2015.
6. أسامة نجوم،"قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط" ، سلسلة تحليل سياسات، قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز العربي،مارس 2015،ص 05.
7. كارول نخلة، " تأثيرات انخفاض أسعار الطاقة: تحد وفرصة للإصلاح الاقتصادي بالجزائر" ، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 21 سبتمبر 2015، ص 3.
8. ماجد إبراهيم عامر ، " تطور خارطة سوق النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على دول الأعضاء في أوابك " ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثاني والأربعون ، العدد (156)، الكويت : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ،2016، ص10.
9. محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي :المفاهيم ،المناهج،الاقترابات، والأدوات ، الجزائر:دار النشر الجامعية ،1997، ص 130 – 143.
10. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي 2015، الكويت، 2015، ص 10. متوفر على موقع المنظمة : http://www.oapecorg.org
11. مقابلة مع دحو ولد سليمان، رئيس مصلحة التنشيط المحلي الصفقات والبرامج بمديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر، مديرية الإدارة المحلية، بتاريخ 10 -12-2016، 10:30.
12. مقابلة مع دحو ولد سليمان ، رئيس مصلحة التنشيط المحلي الصفقات والبرامج بمديرية الإدارة المحلية لولاية معسكر ، مديرية الإدارة المحلية، بتاريخ 28 -02-2017، 10:30 .
13. فيصل عبد الله الزنوكي، "تقرير تطورات أسواق النفط خلال النصف الأول للسنة المالية 2014-2015" ، على الموقع : https://www.mof.gov.kw/MOFDesicions/MOFPublish/PDF/Oil_market_2015_2014.pdf.2017/01/02 اطلع عليه بتاريخ
14. راهم فريد، بوركاب نبيل، "انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج" ، مداخلة ألقيت بالمؤتمر الأول حول السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتلبية الاحتياجات الدولية، سنة 2015، بجامعة سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
15. Oukaci Kamal ,« L'impact d'un choc des prix du pétrole sur l'économie algérienne »,Ro'a iktisadia ,n° (02) ,Algérie ,juin 2012, p 228- 229
16. République Algérienne Démocratique et Populaire ,Instruction de ministère de l'intérieur et des Collectivités Locales , N° 2181,relative à la rationalisation des dépenses publiques , 10 septembre 2015 .
17. République Algérienne Démocratique et Populaire ,Instruction de ministère de l'intérieur et des Collectivités Locales , N° 00096,relative à la valorisation du patrimoine des Collectivités Locales, 10 mars 2016.
18. République Algérienne Démocratique et Populaire ,Télégramme officiel de l'intérieur et des Collectivités Locales , N° 000136,relative à l'application de la gestion des budgets locaux, 16 février 2016.
19. BP, "Statistical Review of World Energy," BP, June 2014, http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/ Energy-economics/statistical-review-2015/bp-statistical-review-of-world-energy-2015-full-report.pdf (consultation at 02/01/2017)